على غير نخل وعنب استقلالا كتين وتفاح ومشمش وبطيخ
لانه يتمو من غير تعهد كلفاف النخل والعنب ولا على غير مرئي
ولا على مبهم كاحد البستانين كما في سائر عقود المعاوضة
ولا على كونه بيد غير العامل كان جعل بيده ويد المالك كما في القراض
ولا على ودي يغرسه ويتعهده والثمرة بينهما كما لو سلمه
بذر البزر عه ولان الغرس ليس من عمل المساقات فضمه اليه
يفسدها ولا على ما بعد صلاح ثمره لفوات معظم الاعمال وشرط
في العاقدين وهما الركن الثاني والثالث ما مر فيهما في القراض
وتقدم بيانه وشريك مالك كاجنبي فتصح مساقاته له ان شرط
له بزيادة على حصته وشرط في العمل وهو الركن الرابع ان لا
يشرط على العامل ما ليس عليه فلو شرط ذلك كان شرط على
العامل ان يبني جدار الحديقة او على المالك تنقية النهر لم
يصح العقد وشرط في الثمر وهو الركن الخامس شروط ذكر
المص منها شرطين بقوله ولها شرطان احدهما ان يقدرها
العاقدان عدة معلومة يثمر فيها الشجر غالبا كسنة او اكثر
كالاجارة فلا تصح موبدة ولا مطلقة ولا موقتة بادراك الثمر
لجهل بوقته فانه يتقدم تارة ويتاخر اخرى ولا موقتة بزمن
لا يثمر فيه الشجر غالبا لخلو المساقات عن العوض ولا اجرة
للعامل ان علم او ظن انه لا يثمر في ذلك الزمن وان استوى
الاحتمالان او جهل الحال فله اجرته لانه عمل طامعا وان
كانت المساقاة باطلة والشرط الثاني ان يعين المالك للعامل
جزأ كثيرا كان او قليلا معلوما كالثلث في الثمرة التي وقع عليها
العقد والشرط الثالث اختصاصها بالثمر فلا يجوز شرط بعضه لغيرها ولا كله للمالك قال في الروضة وفي استحقاق
الحمار بان على الاجرة عند شرط الحمل للمالك وجهان كالقراض اصحهما المنع

وشروط

وفاسد او يشرط في الصيغة وهي الركن السادس ما مر فيها في البيع
لمساقاة العقد غير عدم التاقيت بقرينة ما مر آنفا كساقيتك او عاملتك على
هذا على ان الثمرة بيننا فيقبل العامل لا تفصيل اعمال بناحية
بها عرف غالب في العمل عرفه العاقدان فلا يشترط فان لم
يكن فيها عرف غالب او كان ولم يعرفاه اشترط وحمل المطلق على
العرف الغالب الذي عرفاه في ناحيته ثم العمل فيها على ضربين
هذا شروع في بيان حكمها الاول عمل يعود نفعه على الثمرة
لزيادتها او اصلاحها او يتكرر كل سنة كسقي وتنقية مجرى
الماء من طين ونحوه واصلاح اجاجين يقف فيها الماء حول الشجر
ليشربه شبهت باجاجين المثل جمع اجانة وتلقيح النخل
وتنحية حشيش وقضبان مضرة بالشجر وتعريش للعنب
ان جرت به عادة وهو ان ينصب اعواد او يظللها ويرفعه
عليها ويحفظ الثمر على الشجر وفي البيدر عن السرقة والشمس
والطيور بان يجعل كل عنقود في وعاء يهيئه المالك لعوضه وقطفه
وتجفيفه فهو كله على المالك للعامل دون المالك لاقتضاء العرف
ذلك في المساقات قال في الروضة وانما اعتبر التكرار لان ما لا
يتكرر يبقى اثره بعد فراغ المساقات وتكليف العامل مثل هذا اجحاف
به والضرب الثاني عمل يعود نفعه على الارض من غير ان
يتكرر كل سنة ولكن يقصد به حفظ الاصول كبناء حيطان البستان
وحفر نهره واصلاح ما انهار من النهر ونصب الابواب والدوالا
ونحو ذلك كالات العمل كالفاس والمنجل والمنخل والطبع الذي
يلقح به النخل والبهيمة التي تدير الدولاب فهو كله على رب
المال دون العامل لاقتضاء العرف ذلك وعلك العامل حصته
من الثمر بالظهور ان عقد قبل ظهوره وفارق القراض حيث
لا يملك فيه الربح الا بالقسمة كما مر بان الربح وقاية لرأس